

علي ان الصوم واجب على الحائض وقال النوري اجمع المليون
 علي انه لا يجب عليها الصوم في الجملة ثم قال الجمهور ليس بمخلفه
 به في زمن الحيز وانما يجب القضاء بامر جديد وذكر بعض
 اصحابنا وجهها انها مخاطبه به في حال الحيض وتومر بتاخيرها
 وليس بشي اتى والقول بوجوده علي المسافر ونهيا حكاية
 بن السعدي عن الحنفية والقول بوجوده صوم احد الشهرين
 اما الجاضر واخر غير وعليه أي على المسافر كالواحد المختار
 هو قول القاضي ابي بكر نص عليه في كتاب التفتيح ونقله
 الشيخ ابواسحق في شرح اللمع عن بعض الاشعريه واختلاف الامم
 في الدين وقال في المحصول عندنا انه لا يجب على المريض والراعي
 اما المسافر فيجب عليه صوم احد الشهرين وايتهما ان كان
 هو الواحد كخصان الكفار وقد استعطف هذا بانه لا فرق
 في ذلك بين المريض والمسافر الا ان سبب احدهما اضطراري
 وسبب الاخر اختيارى ولهذا لا يثبر له في اختلاف الحكم المذكور
 فان كل واحد منها مختار بين صوم الشهر الجاضر وصوم شهر
 اخر بالنص الا اذا فرض من يرضه الصوم ضررا لا يجوز معه
 الصوم فحينئذ يصير كالحائض في حرمة الصوم وقوله
 الحلف لفظي تاتع فيه الشيخ اباسحق فقال لا فائدة له لان تاخير
 الصوم حاله العذر جائز بلا خلاف والقضاء بعد ذلك

لان

بلا خلاف قلت لكن هل وجب بامر جديد او بالامر الاول
 هذا فائدة ونقل بن الرضا في روضة ظهور فائدة في وجوب التعرض
 للاداء والقضاء في النية تنبيه استغنى بهذه القاعدة عن سلة
 المناج الزايد علي ما يطلق عليه الاسم ليس بواجب انه يجب
 تركه فلا تنظر اهمالها م وفي كون المذنب مأمورا بخلاف
 س كثر اصحابنا علي انه مأمور حقيقة كما قال بن الصباغ في
 العدة ولما قسموا الامر الي واجب وذنب ونقله القاضي عن
 نصر الشافعي وقيل ليس مأمورا به حقيقة بل محبان وهو اختيار
 الشيخ ابي حامد وغيره واحتج له الخطيب البغدادي بقوله صلى الله عليه
 وسلم فضل الصلاة السوأل على الصلاة بغير سوال سمعون ضعفا مع قوله
 صلى الله عليه وسلم لو ان الشوأل على امي لا يؤمر به بالسوأل عند كل صلاة
 واخير في الثاني انه لم يامر به وقد علم ان المذنب غير مأمور به
 حقيقة وظاهر كلامه المصنف ان الخلافة في كونه مأمورا به ان لا
 وايها الخلاف في انه حقيقة او حجاز **ص** والاصح ليس بكفاية
 ما صحه هو اختيار امام الحرمين فان التكليف يشترط نظر في الخطاب
 الكلفة من غير خيرة من المكلف والذنب فيه تحيير ومقابل
 الاصح هو مذهب القاضي قال الامام والخلاف يرجع الى مناقشة
 في العاقبة وزيغ مذهب الامام ووجه واحد هما ان التحيير
 عبار عما خبر بين فعله وتركه والذنب مطلوب الفعل

ابو الطيب